

مفهوم المواطنة بين التنظير الفلسفي والأجراً العلمية

The concept of citizenship between philosophical theorization and scientific operationism

د/ أعمار ناصر باي*

جامعة محمد بوضياف-المسيلة Amarnacer22@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/01/17

تاريخ القبول: 2019/11/17

تاريخ الاستلام: 2019/09/23

ملخص:

يهدف هذه المقال التعرف على المقاربات المنهجية في تحديد مفهوم المواطنة وأثرها على تطوره، حيث سيتضح الطريق الذي سلكته المقاربات الفلسفية من جهة، والطريق الذي اتبعته المقاربات العلمية، في التنظير الفلسفي في الحالة الأولى، وفي الأجراً العلمية في الحالة الثانية، وما ترتب عن سلوك هذين المنهجين من قصور في صياغة مفاهيم متعددة، بداية من العصور القديمة إلى التاريخ المعاصر. وبعد ذلك يقدم هذا المقال تصورا منهجيا لصياغة مفهوم المواطنة من شأنه أن يعالج بعض النقص في المنهج العلمي الذي اعتمد على الأجراً، من جهة، ومنه الانتقال إلى معالجة القصور في المقاربات الفلسفية التي تأثرت بالمنهج العلمي، من جهة أخرى، للوصول إلى منهج شامل يتجنب علل ذلك القصور في التنظير الفلسفي وفي الأجراً العلمية.

وقد تبين من خلال معالجة موضوع مفهوم المواطنة، أن الانقسام حوله، سببه اختلاف منهجي متطرف أو منحاز إلى تبني منهج دون الاستفادة من المناهج الأخرى، مما انعكس سلبا على مخرجات البحوث، فحول ذلك الموضوع، أي مفهوم المواطنة، إلى مجال للاختلاف والتشتت بدل اللحمة، وهذه الأخيرة، لا يمكن أن تتحقق مادام الاختلاف المنهجي قائما، ولتجاوزه لابد من اعتماد منهج أكثر مرونة وشمولية، يتبنى المنهج العلمي، الذي يستفيد من التصورات المستمدة من النماذج الواقعية للمواطنة، إن على مستوى التجارب البشرية المتعددة، عبر التاريخ، أو على مستوى التصورات المنحوتة من التجارب المعاصرة، لكن ينبغي ألا يخل ذلك بطلب التصورات والمفاهيم الشاملة التي ينطلق منها المنهج الفلسفي التأملية في حركية معاكسة للمنهج العلمي.

الكلمات المفتاحية: المواطنة-التنظير الفلسفي-الأجراً العلمية.

Résumé :

Cet article vise à identifier les approches méthodologiques permettant de déterminer le concept de citoyenneté et son impact sur son développement. Des lacunes dans la formulation de multiples concepts allant de l'Antiquité à l'histoire contemporaine. Cette intervention fournit ensuite une vision méthodologique pour la formulation du concept de citoyenneté, qui permettrait de remédier certaines des lacunes de la méthode scientifique fondée sur l'opérationnisme, d'une part, et à la transition visant à remédier les lacunes des approches philosophiques influencées par la méthode scientifique, d'autre part, pour parvenir à une approche globale évitant les maux. Ce manque de théorisation philosophique et d'audace scientifique.

Il est apparu après l'étude du concept de citoyenneté que la cause de la division est un désaccord méthodologique extrême prêt à favoriser une méthode sans prendre en considération les autres méthodes, ce qui a des répercussions néfastes sur les études, donc le désaccord méthodologique a transformé le sujet du concept de citoyenneté a un champ de désaccord et de dispersion au lieu d'unité, qui ne se réalise pas si le désaccord méthodologique existe, et pour le dépasser il faut adopter une méthode plus flexible et globale qui adopte la méthode scientifique qui bénéficie des perceptions provenant des modèles réalistes de la citoyenneté au niveau des nombreuses expériences humaines, a traves l'histoire, ou au niveau des perceptions provenant des expériences contemporaines sans porter atteinte d'appliquer et convoquer les perceptions et les concepts globales de la méthode philosophique spéculatif dans un mouvement inverse par rapport au mouvement de la méthode scientifique

Mots-clés: Citoyenneté - Théorisation philosophique- opérationnisme scientifique.

تمهيد:

مفهوم المواطنة، كغيره من المفاهيم الإنسانية الاجتماعية، كان وما زال محل أخذ ورد عند عامة الناس، أو محل توسيع وتضييق عند العلماء، أو محل جدل عند الفلاسفة، وسيظل كذلك شأنه شأن المفاهيم الأخرى، لكن ما يمكن الجزم به أن هذا المفهوم في حاجة إلى المقاربة العلمية من جهة، حتى نقرب من ضبطه، كما أنه في حاجة إلى جدل الفلسفة حتى نخرج من التعسف العلمي الذي يتجلى

أحيانا في تحديد المفاهيم إلى درجة التضيق بحيث لا تسع إلا فئة محدودة من العناصر أو الأفراد، ومن هنا تأتي الحاجة إلى التأسيس الفلسفي من جهة والأجرأة العلمية من جهة أخرى.

وإذا كان التأسيس الفلسفي مطلوباً، ولا ينكر ذلك إلا منحازاً أو منحرفاً إلى فئته، وهذا الشطط العقلي لا ينتج إلا عن جهل بالطبيعة الإنسانية التي لا ترضى إلا بالتحليق في الأفاق البعيدة، عند بداية المعالجة لمثل هذه المواضيع، ذلك أن التأسيس الفلسفي مرحلة تقتضها عملية التنظير لكل ما هو جديد، لكنها تركز إلى التحديد الدقيق للمفاهيم عند الممارسة، خاصة وأن الحرج الذي يعرفه العقل هو في هذا التأسيس الفلسفي من حيث مصادره، وهذا التحديد العلمي من حيث حدوده. وبصيغة أخرى، إذا كان الحديث عن موضوع المواطنة لا بد أن يقودنا إلى الحديث عن ارتباطه بالمدينة أو الدولة، ثم العقد الاجتماعي وفلاسفته، وما عرفه من تطورات، من جهة، فإنه يقودنا أيضاً إلى الحديث في هذا الموضوع إلى التعرض لدراسات علمية تبين حدود تلك التصورات الفلسفية في الواقع كممارسة، من جهة أخرى. ويعد التساؤل الأساس الذي يفرض نفسه على كل طالب للحقيقة، وهو يسعى لضبط مفهوم المواطنة، هو: ما هو المنهج الذي عليه سلوكه أو توحيه، إن في بحثه العلمي الجزئي الذي سيقوده إلى التعميم، وفي ذلك مخاطرة وأية مخاطرة، أم يجب أن يتبع منهاجاً استنباطياً؟ وفي ذلك نوع من الجمود على الأوليات، وهو مخالف لطبائع الأمور التي تتغير باستمرار بتغير شروطها.

1. الإشكالية:

ذهب البعض (الجابري) إلى أن مفهوم المواطنة مفهوم دخيل على المجتمعات العربية الإسلامية، على الأقل من الناحية اللغوية، ذلك أن مصطلح المواطنة، لغة، لم يظهر إلا عند من يطلق عليهم تسمية رواد النهضة العربية في التاريخ المعاصر، مما يعني أنه ترجمة لمصطلحات تم نحتها في اللغات الغربية، ويرجع انتقال هذا المصطلح إلى العالم العربي الإسلامي إلى البعثات الطلابية التي أرسلت إلى الجامعات الغربية، ومنه، فإن الحديث عن مفهوم المواطنة لا ينبغي أن يتجاهل هذه الحقيقة، أي إن محاولة تحديد هذا المفهوم في العالم العربي الإسلامي لا يمكن أن يكون بمعزل عن تأثيرات المساهمات العلمية والفلسفية في بلورته، في المجتمعات الغربية.

وبناء على ما سبق، تعد محاولة بلورة أي مفهوم من المفاهيم الحديثة مجازفة إذا تمت بمعزل عن تجارب الأمم الأخرى، خاصة تلك التي تشاركنا في الانتماء الجغرافي والثقافي الحضاري، نتيجة لتفاعل الحضارات، ويصبح من العبث أن نحاول تحديد المفاهيم المتداولة بيننا بعيداً عن تأثيرات الحضارات المختلطة أو المشتركة، بحكم الماضي التاريخي والحاضر والمستقبل.

وليس غريباً أن نلاحظ على بعض المقاربات العربية الإسلامية، في تعاملها مع المصطلحات الإنسانية الاجتماعية الحديثة والمعاصرة، أنها تجهد نفسها في الرجوع إلى المعاجم العربية القديمة، لتثبت بأن للمصطلح جذوراً ثقافية، متجاهلة حقيقة علمية، هي أن المصطلحات هي نتيجة لتطورات اجتماعية معقدة، والمجتمعات العربية الإسلامية التي دخلت في سبات عميق، بداية بعهد ما بعد الموحدين، لا

يمكن أن يكون لها نصيب وافر في نحت تلك المصطلحات، وليس غريبا أن يصل محمد عابد الجابري إلى خلاصة، هي أن مصطلح المواطنة دخيل على اللغة العربية، ذلك أن المعاجم العربية والتراث العربي لم يتعرض لهذا المصطلح رغم أنه مشتق من مصدر عربي (الجابري).

كما أنه من نافلة القول الدعوة إلى ضرورة العودة إلى تاريخ تطور المصطلح في المجتمعات الغربية الحديثة وتراثها الحضاري، إذ قد أسلفنا بأن العالم العربي الإسلامي لم تكن له مساهمة كبيرة في مرحلة ما بعد الموحدين، بل إن هذا المصطلح تبلور بشكل كبير في التاريخ الحديث والمعاصر.

ولكن، مما لا شك فيه أن محاولة تحديد مفهوم المواطنة كمفهوم شامل جامع يعترضها عائق ارتباط مفهوم المواطنة بالوطن الجغرافي، وليس الوطن العقلي الوجداني القيمي، وكل محاولة لتجاوز هذه الحقيقة، يعد من العمليات الاعتبارية، ذلك أن هذا المفهوم يضرب بجذوره ويمتد في أعماق التاريخ، لارتباطه بالمجتمع الإنساني، عندما شكل نواته الاصطلاحية عبر الانتقال من التوحش إلى الاستقرار على ضفاف الأنهر ومواطن الزراعة والصيد، فحينها كان المواطن هو من انتهى إلى تلك المجتمعات البدائية، فكانت له حقوق كما عليه واجبات نحو المجتمع الذي يعيش فيه. ومنه لا يمكن القول أن المواطنة ارتبطت باستقرار الإنسان في المدينة، بل ما يمكن قوله هو أن المصطلح تطور وتبلور في مجتمع المدينة، بعيدا عن توصيف المدينة بمواصفاتها الحاضرة، لأن هذا المجتمع أصبح أكثر اتساعا واستقبل عناصر جديدة وافدة عمل على إدماجها أو استيعابها، على خلاف مجتمع القبيلة، الذي يغلب عليه الانغلاق، ورفض الوافد، مما يعني أن مفهوم المواطنة عنده بقي مفهوما ضيقا مرتبطا بالجغرافيا والعرق أو المعتقد التقليدي المتمحور حول عبادة إله مجسد أو طوتم، على خلاف مجتمع المدينة، الذي يمكن أنه تجسد بشكل جلي في يثرب (المدينة المنورة)، بالجزيرة العربية، ووثيقتهما، في مقابل مجتمع مكة الذي لا يمكن أن يستبعد من المشاركة في بلورة المفهوم رغم أن قاموسه اللغوي اليومي لم يستعمل المصطلح، ومنه لا يمكن استبعاد مواصفات المواطنة لدى ساكن مكة، التي تجسدت في حلف الفضول. وعليه يمكن القول أن تاريخ المدينة هو تاريخ المواطنة، في عمقها الفلسفي والسياسي.

وإذا كانت المقاربات الغربية، وجزء كبير من المقاربات العربية قد ربطت مفهوم المواطنة بالمدن الإغريقية القديمة، فالأجدربنا أن نوه بتجريبي مكة ويثرب، في التاريخ العربي الإسلامي. وإذا كان هذا المفهوم قد تراجع كمفهوم شامل وفلسفي بعد تجربة الخلافة الراشدة، فإنه من الإجحاف الزعم بأنه ظل مفهوما بدائيا حتى عصر التنوير، فالتجربة الإسلامية، على مر العصور، كانت قد أثرت وطورته، إذ حررت من ضيق الحدود الجغرافية والعرقية والدينية، ولولا الحركات الشعبية، من جهة، وعودة العصبية القبلية العربية، من جهة ثانية، لكان لهذه التجربة شأن كبير في تطوير المفهوم.

وإذا كانت المقاربات المختلفة قد أعلنت من دور رموز عصر التنوير "هوبز، ولوك، وروسو، ومونتسكيو، وغيرهم" في تحرير هذا المفهوم من العوائق التي حالت دون أن يكون مفهوما شاملا، وقد ساهمت بتقديم

مفهوم آخر يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع والدولة أو الحكم، وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم، فإن التجربة العربية الإسلامية في مجتمع المدينة (يثرب) تعد تجربة متميزة، إذ مفهوم المواطنة بلغ من الشمولية والثراء، في بيئة قبلية تقوم على الولاء للعصبية، رغم أن أهل المدينة لم يستعملوا مصطلح المواطنة. وإذا كانت المقاربات الغربية قد أشادت بالتجربة الغربية لأنها أقيمت على القانون الذي يتساوى عنده الجميع، وبعدها تغير مفهوم المواطنة من أداة تمييزية ضد الآخرين تربط الناس عضويًا ضمن مفهوم القوة والسلطة في مقابل المواطن ذي الذات المستقلة كينونة وحقوقًا، من أجل منع استبداد الدولة وسلطاتها، ونشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق غير القابلة للأخذ أو الاعتداء عليهما من قبل الدولة، فإن وثيقة المدينة كانت قد وضعت خارطة طريق، من شأنها أن تحافظ على الحقوق المدنية المتعلقة بالمساواة مع الآخرين وحقوق سياسية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وحقوق جماعية ترتبط بالشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وقد سبقتها تجربة مكة التي أقرت ميثاقًا فيما سمي بـ "حلف الفضول"، من الإجحاف التقليل من مشاركته في إثراء التجربة الإنسانية في بلورة مفهوم المواطنة، وإن لم يرد هذا كمصطلح تداوله العرب في حياتهم اليومية.

وإذا كان مبدأ المواطنة قد ارتبط في التاريخ الحديث بحركة نضال سياسي قامت في الغرب الأوروبي فإن ذلك لا يجعلنا ننحاز، تحت تأثير ثقافة العولمة الغربية، وننكر ارتباط المفهوم بنضال الإنسان ككل، عبر التاريخ الإنساني، من أجل العدل والمساواة والإنصاف. وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة، وما يقاربه من مصطلحات، في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتساعد النضال، الذي أخذ شكل حركات اجتماعية، في الغرب، فكلها قد ساهمت في بناء الحضارات وما انبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة، تجاوزت إرادة الحكام، فاتحة بذلك آفاقاً رحبة، لسعي الإنسان، لتأكيد فطرته، وإثبات ذاته، وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات، الأمر الذي فتح المجال لبروز الفكر السياسي الإغريقي، ومن بعده الروماني، ليضع كل منهما أسس مفهومه للمواطنة والحكم الجمهوري، الذي كان يعني، حتى قيام الثورة الأمريكية، في أواخر القرن الثامن عشر، الحكم المقيد في مقابلة الحكم المطلق، وليس الحكم الجمهوري، كما نفهمه اليوم. وقد أكد كل من الفكر السياسي الإغريقي والروماني، في بعض مراحلهما، على ضرورة المنافسة من أجل تقلد المناصب العليا، وأهمية إرساء أسس مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئاً مطلوباً في حد ذاته. مروراً بالتجربة العربية الإسلامية في مكة والمدينة، التي لم تجد اهتماماً وعناية تضاهاي تلك التي عرفتها التجريبتين اليونانية والرومانية وأفرزت تلك التجارب التاريخية معاني مختلفة للمواطنة، فكرياً وممارسة، فتفاوتت قريباً وبعيداً، من المفهوم المعاصر للمواطنة، حسب آراء المؤرخين. وحتى في التاريخ المعاصر، تنوعت إفرزات مفهوم المواطنة، بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية، التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدتها بمعزل عن الظروف المحيطة بها، أو بعيداً عن الزمان والمكان، بكل أبعادهما الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية والأيدولوجية والتربوية، ومن ثم لا يمكن التأسيس السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجاً لفكر واحد مبسط وإنما باعتبار أنه نشأ ونما في ظل محاضن فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي.

وهنا تطرح قضية المنهج وطبيعة المعالجة، في التعامل مع هذه التجارب الإنسانية، دراسة وبحثاً من أجل استخلاص النتائج، وتوظيف هذه النتائج في بلورة مفهوم المواطنة الذي يتناسب والظروف الجيوسياسية المعاصرة، خاصة مع تنامي دور العامل الاقتصادي، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات، علاوة على تأسيس دول وحكومات إلكترونية أو افتراضية. فهل سنأخذ بالتنظير الفلسفي أم بالأجراً العلمية؟ هل نعتمد المنهج العلمي الاستقرائي أو المنهج الاستنباطي؟

2-منهج المقاربات:

لا بد أن نلاحظ هنا أن الاختلاف المنهجي سيقود إلى الاختلاف في النتائج، وبمعنى آخر الاختلاف في المقاربات يدل على اختلاف في المناهج التي انطلقنا منها. فالمقاربات الغربية لمفهوم المواطنة هي مقاربات يغلب عليها الطابع العلمي الاستقرائي، لكنه منهج لا يستبعد المنهج الاستنباطي، إذ من جهة البحث التاريخي قد قادت المقاربات الغربية إلى نتائج مفادها أن مفهوم المواطنة مرتبطة بتجربة تاريخية للمجتمعات الغربية، وقد توصلت إلى هذه النتيجة بناء على منهج استقرائي، تتبعت من خلاله الحوادث التاريخية التي لها علاقة بموضوع مفهوم المواطنة، فربطت ذلك بالتجربة اليونانية لا غير، في التاريخ القديم، ثم قفزت إلى التجارب الأوروبية الحديثة، التي بدأت بتلك النضالات التي أسست على فلسفات العقد الاجتماعي، وتوسعت في دراسة هتين التجريبتين، دون أن تكلف نفسها عناء البحث عن التجارب البشرية الأخرى، مما يعني أن استنتاجات المقاربات الغربية قد اعتمدت، إلى جانب المنهج الاستقرائي العلمي (المنهج الظاهر)، منهجاً استنباطياً تقليدياً (المنهج المضمّر) ينطلق من موقف عنصري ينكر مساهمة الأمم الأخرى في إرساء مفهوم المواطنة وتطويره، ولهذا فهي لم تقم بدراسة تاريخية شاملة من شأنها أن تثري مفهوم المواطنة وتحقق شموليته بحيث يسع الأجناس كلها.

وهذه الازدواجية المنهجية الموروثة عن الثقافة الإغريقية التي تقوم على الإثنينية، جعلت رواد فلسفة العقد الاجتماعي لا يلتزمون بمبادئهم في التأسيس لمفهوم المواطنة، إذ مفهوم المواطنة لم يكن مفهوماً شاملاً، يستوعب التجربة البشرية كلها، ويستفيد، من تطبيقاته القانونية، الناس كلهم، في التمتع بحقوق ناتجة عن المساواة والعدالة، بل التجربة الفلسفية الغربية كانت تنحاز للمفهوم الإجرائي للمواطنة، فتجعل حق المواطنة حكراً على فئات اجتماعية معينة، بفعل عامل العرق أو الدين أو الجنس... والأمر لم يتوقف عند التجربة الغربية القديمة بل مازال الأمر قائماً في هذا العصر، مما يعني أن التنظير لمفهوم المواطنة كان خاضعاً لتوجهات وقواعد الأجراً العلمية، فلم يستطع فلاسفة الغرب تقديم مفهوم شامل متحرر يسع البشر كلهم من حيث تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات.

ويبدو أن هذه القضايا التي تبنى على أساسها المواطنة ستتأخر، أكثر من اللازم في واربنا، التي عرفت فلاسفة التنوير الذين كانت لهم مساهمة كبيرة في بلورة مفهوم المواطنة، إذ نجد، في سنة 1793 "عمانوئيل كانت" يعتبر المواطنة امتلاكاً للحقوق المدنية التي يضمنها وضع البرجوازية، فقط، باعتبار هذا البرجوازي سيد القرار وغير تابع اقتصادياً، فهو فقط الذي يمكن اعتباره مواطناً حراً، فالاستقلال الاقتصادي يمنح المواطنة ويستثنى من هذه القاعدة الفئات الاجتماعية الهشة، مثل العمال والنساء والأطفال. وليس غريباً هذا عند "كانط" فقد سبقه إلى التقصير في صياغة مفهوم شامل للمواطنة "روسو" صاحب "العقد الاجتماعي" الذي راي أن المرأة لا ترقى إلى مستوى تلقي تربية مكافئة لتلك التي يتلقاها الرجل، بل يجب أن تتلقى تربية تصنع منها خادمة للرجل، وقد سبق روسو "فولتير" الذي انتقص من مكانة بقية الفئات الاجتماعية، خاصة الأجناس الأخرى. وعلينا أن ننتظر "كوندورسيه" (1743 . 1794) الذي يعد من قلائد الفلاسفة السياسيين الذين تبنا حق المرأة في المواطنة الكاملة، إلا أنه جين عن طرح ذلك في المعارك السياسية التي خاضها، في حين أصدرت أولمب دوغوج (1748 – 1793) "إعلان حقوق المرأة والمواطنة" في 1791 الذي يؤكد على حق المرأة الكامل في المواطنة، لكنها دفعت ثمن موافقها أمام المقصلة في 3 نوفمبر 1793.

وإذا كان هذا حال فلاسفة العقد الاجتماعي من حيث موقفهم من المواطنة، فإن رجال السياسة الذين تبنا أفكارهم لم يكونوا أوفياء لما زعموا من أنهم سيعملون على تحويل تلك الأفكار الفلسفية إلى واقع عملي، فقد بطشوا بفلاسفتهم وطاردهم في كل مكان، خاصة أن هؤلاء الساسة كانوا قد قادوا حروباً استعمارية شرسة على الدول الضعيفة، وإن لم تسلم الدول الأخرى من ذلك. فقد سجلت الحقبة الاستعمارية عصر انحدار مفهوم المواطنة: فقد حلّ المحتل محل المواطن، واحتكر الامتيازات على حساب الشعوب المحتلة التي لم يتمتع أفرادها بأي وضع قانوني حقوقي، خلال عقود من الزمن. فقد كانت الجزائر مثلاً فرنسية، دون أن يكون للجزائري صفة المواطن، وتمت الفرنسية بشكل طائفي وعنصري من قبل دولة علمانية، إذ منحت الجنسية لكل اليهود في الجزائر في 1889، في حين كان يطلب من الجزائري أن يعلن انسلاخه عن الإسلام ليحصل على الجنسية. ولم تستطع التجربة السوفياتية أنسنة حقوق المواطنين ودمقرطتها رغم شعاراتها التي استندت إلى فلسفة تبدو أكثر شمولية وإنصافاً للفئات الاجتماعية الضعيفة فيما يتعلق بحقوق المواطن. وفي البلدان الأخرى، خارج تجربة الأنظمة السياسية التي تبنت فلسفات العقد الاجتماعي، وتلك الدول التي تبنت الفلسفة الماركسية، تحول مفهوم المواطنة إلى معاني جوفاء إذ تم إفراغه من معانيه السياسية والمدنية، متجاهلين بعداً أساسياً للمواطنة الذي يشمل توفير الشروط الأساسية للمجتمع المدني والديمقراطية. وفي عصر العولمة واقتصاد السوق يتساءل الناس: إن كان المواطن الذي يدفع الضرائب التي قامت على أساسها المجتمعات الرأسمالية، هل يستفيد من تلك الضرائب في عصر العولمة الذي طغت فيه سلطة وسائل الإعلام التي يمتلكها أرباب الأعمال؟ وهل يساهم المواطن في صناعة الحياة السياسية التي يفترض أنها هي التي توجه مختلف النشاطات الأخرى؟ صحيح

أنه في الدول المستبدة وداخل الكنائس، لا نعتز على المصطلح الحر "المواطن" كما لا يوجد المصطلح المثير للجدل "المثقف"، وصحيح أيضا أن الثورة الفرنسية قد وضعت في لحظة تاريخية حاسمة وجها لوجه الحق الإلهي والحق المواطي، وصحيح أن خبرة الثورة الفرنسية قد قدمت المواطن ككائن حقوقي، ولكن حقه هذا المعلن طبيعيا يتميز بمرونة ذات حدين وغلبة للسياسي بالمعنى التنفيذي على الحقوقي بالمعنى القضائي، ففي تعبيره الحر لم يصبح الإنسان بعد نقطة الانطلاق ونقطة الوصول في مجمل تعبيرات المواطنة الغربية محافظة كانت أو ثورية بل يبقى تعبيراً وسيطاً. وقد تقاسمت أميركا مع فرنسا عملية تجديد معركة المواطنة بدون البعد الرمزي للتجربة الفرنسية: فهي لم تواجه تعسف الكنيسة الكاثوليكية ولم تعرف الملكية المطلقة ولم تجعل من العلمانية برنامجاً سياسياً. وفي الحالتين، تهمز الوقائع التفاؤل الأيديولوجي للأباء المؤسسين في القرن الثامن عشر في فرنسا حيث تأخر فصل الدين عن الدولة قرناً آخر تأرجحت فيه فرنسا بين حقب الرعب والبونابرتية والملكية، وفي أميركا حيث أسست العبودية والحرب الأهلية والتمييز العنصري مع الدستور إمبراطورية الورقة الخضراء (الدولار) التي كتب عليها: بالله نؤمن. (قريش، 2008).

والسؤال المطروح الآن، هل إذا اردنا أن نؤسس لمفهوم المواطنة، لتجنب هذه النقائص التي لا تحصى في النموذج الذي يسوق له، ويربط باستمرار بالتجارب الغربية، اليونانية، التي لم يكن يستفيد فيها من حقوق المواطنة إلا عشر أفراد المجتمع، أو نموذج الرومان الذي حول رعايا مستعمراته إلى عبيد، أو النموذج الغربي الاستعماري الذي ارتبط بالإزادات الجماعية. هل يجب أن نفتدي بهذه التجارب البشرية، سالكين في ذلك منهجاً استقرائياً أم يجب أن نسلك منهجاً استنباطياً أم يجب أن نتجاوز هذين المنهجين التقليديين إلى منهجي فرضي استنباطي؟

3-تطور مفهوم المواطنة وعلاقته بالمنهج:

إن المتنبع لتطور مفهوم المواطنة، سواء من الناحية التاريخية أو من حيث التجارب البشرية الحاضرة، سالكا منهجاً استقرائياً، سيجد نفسه أمام تجارب متنوعة ومتعددة، زماناً ومكاناً، بل سيذهل لتعددتها، مما يعقد مهمته في التأسيس لهذا المفهوم علمياً، ذلك أن المنهج العلمي يقتضي الوصول إلى نتيجة، بعد استقراء مجموعة من التجارب البشرية، وهي متنوعة، كما أسلفنا، سيعممها، غير أن موضوع المواطنة، باعتباره معبراً عن تجربة بشرية إنسانية اجتماعية، يعتبر تعميمها من التجاوزات العلمية، علاوة على أن المنهج الاستقرائي يفتقر إلى مبررات لتعميم نتائجه، حتى على مستوى الدراسات الفيزيائية، كما ذكر ذلك كارل بوبر (بوبر).

ونظراً لهذا العائق المنطقي الذي يواجه الاستقراء العلمي، فإن التفكير في الأخذ بالبديل المنهجي التقليدي، في مثل هذه الحالات، هو المنهج الاستنباطي، وهو منهج ينطلق من التسليم بصحة بعض القضايا ليبنى عليها نتائجه، التي يعتبرها لازمة عن تلك المقدمات، أي على الذي يأخذ بهذا المنهج أن

يختار نموذجا لمفهوم المواطنة، أو عدة نماذج يؤلف بينها، يعتبرها ممثلة للنموذج المطلوب تحقيقه، ثم يعمل على تنفيذه، باعتباره نموذجا قد ثبتت نجاعته، سابقا. وفي هذه الحالة سنقع في خطأ الدور المنطقي، دون تجاوز الخطأ السابق الذي وقعنا فيه، عندما تبيننا المنهج الاستقرائي.

فالأخذ بالمنهجين السابقين، وما ترتب عنهما من إخفاق في تحديد مفهوم شامل للمواطنة، يدفعنا إلى البحث عن منهج بديل لهما، يمكن أن يتمثل في المنهج الفرضي الاستنباطي، وهو منهج اثبتت الدراسات العلمية التي تبنته، بعد ثبات نجاعته في البحوث الرياضية، ثم أخذت به العلوم المادية المختلفة، مع تخلف العلوم الإنسانية الاجتماعية عنه، أي هو منهج لا يبدأ بالوقائع بل يبدأ بالفرضيات التي هي إبداع عقلي، بغض النظر عن منطلقاته، لكنهما تعبر عن إبداع بشري في تجاوز الوقائع إلى ما هو أبعد من ذلك، ثم العودة إلى تصور للواقع من منطلق ذلك التجاوز العقلي للواقع، دون أن يكون في ذلك إخلال بالمنظومة الواقعية. فهذا المنهج العقلي يسمح للعقل بأن يضع تصورات أو مفاهيم أكثر تطورا من تلك التي يكون فيها مقيدا بجزئيات محدودة، أي هذا المنهج يسمح للعقل أن يضع مفاهيم جديدة للمواطنة دون أن يلزم نفسه بمفاهيم كانت نتيجة لتجارب بشرية محدودة، زمانا ومكانا.

يعد هذا المنهج منهجا مرنا ومبدعا، إذا كان يعتمد على عقل حر في تصوراته واستنتاجاته، غير أن ذلك لا يعني التحرر من كل قواعد منهجية، بل إن هذا المنهج يتطلب قواعد وشروط دقيقة، تسمى بشروط النسق العلمي، توصل إليها العقل البشري من خلال مقارباته المتعددة لموضوع الرياضيات والمنهج المعتمد فيها.

لقد أثير إشكال حول طبيعة المفاهيم الرياضية من حيث أنها مفاهيم مشخصة أم أنها مفاهيم مجردة، ومنه طرح إشكال آخر مرتبط بمصدرها إن كان حسيا أم فطريا عقليا محضا. ولا شك أن التصور الأولي البسيط كان ينزع أصحابه إلى اعتبار المفاهيم الرياضية مفاهيم مشخصة ذات مصدر حسي تجريبي، وهذا ما ذهب إليه أصحاب النزعة التجريبية.

فالعقل، في رأي هؤلاء، لم يستوعب المفاهيم الرياضية إلا من حيث هي ملتبسة بالواحد المادية، ثم قام بتجربتها فيما بعد. وحجتهم في ذلك أن الرياضيات المشخصة سابقة للرياضيات المحضة، وتاريخ العلوم، ومنها الرياضيات، يؤكد هذا الرأي فيما عرف عند الأمم القديمة من مساهمات في تأسيس هذه العلوم. وسواء تعلق الأمر بالمفاهيم الهندسية أو الحسابية، فهي كلها كانت في البداية ملازمة للمحتوى الحسي قبل أن يجردها العقل. كما يبين علماء النفس أن تلك المفاهيم لم تكن خالصة بل لم تعرف عند الإنسان البدائي كمفهوم مجرد، وكذلك عند الطفل.

لكن رغم أن التوجه التجريبي الذي يعيد المعاني الرياضية إلى عالم الحس، فإن فلاسفته لا ينكرون أن هذه المعاني غير موجودة في عالم الحس، وأن المحسوسات ليست مطابقة للمعقولات الرياضية المجردة، بل يكتفون بالقول بأن العقل يقوم بانتزاعها من المحسوسات، ويعزلها عنها، ويجردها ويعممها.

إن معالجة هذه الإشكالية الخاصة بطبيعة المعاني الرياضية أو موضوعها، تقود إلى طرح هذه القضية من زاوية البعد الفلسفي الذي يعتبرها ذات طبيعة واقعية في مقابل التيار الفلسفي الثاني الذي يعتبرها ذات واقعية.

لا شك أن الأخذ بالتوجه التجريبي، المعتمد في العلوم المادية، لم يتوقف عند حدود هذا العلم، بل تجاوز ذلك إلى العلوم الإنسانية، ومنها مفهوم المواطنة. ومن نتائج تبني هذا التوجه الأخذ بالزعة الواقعية، في مقابل التوجه المثالي. لكن ليس من السهل البت في هذا الأمر مادامت القضية مطروحة بين التيارين التجريبي والتيار العقلي فيما يخص طبيعة المعاني عامة ومعنى المواطنة في ورقتنا هذه. فالتياران المشار إليهما قد وقعا في تطرف مذهبي، إذ المعنى لا يمكن اعتباره حسيا ماديا، كما لا يمكن التسليم مع العقليين بقولهم بأنه عقلي خالص. فالمعاني بصفة عامة هي نتيجة لتأثير العاملين الحسي والعقلي، استفاد منهما العقل البشري في تطوره المستمر عبر العصور، وإن تلك المعاني هي وليدة هذه الحركة العقلية التي استطاعت أن توظف الحس والعقل معا. ولم تكن هذه الحركة العقلية لتتم في فراغ بل تحركت في عالم عقلي يمتزج بالمعاني الحسية، ولولا طبيعة هذا المجال المتميز الذي يصلح لهذه الحركة لما تم إبداع المعاني المختلفة ومنها معنى المواطنة، ولقد اتضح من خلال ما تم عرضه سابقا، كيف أن هذا المفهوم نشأ وترعرع في مجتمعات انتبذت السكون وامتزجت بالحركة، في مجتمع المدينة اليونانية، ومجتمع المدينة (يأثرب) العربية، ومكة واضعة حلف الفضول، بينما المجتمعات التي استسلمت للسكون لم يكن لها حض في نحت هذا المفهوم (المواطنة)، سواء في العصور القديمة أو الوسطى أو الحديثة والمعاصرة.

وعليه فإن الحديث عن أسس فلسفية للمواطنة من منطلق طبيعة موضوعها (الحقوق والواجبات)، يجعل الباحث لا يحسم في هذه القضية بالانتصار للتيار الأول أو الثاني، ومنه القول بالتأسيس بناء على التوجه الواقعي أو المثالي، بل إن المعالجة تقتضي مراعاة عملية الانتقال بين الطرفين أو الحركة التي تتم عندما يقوم العقل بتوظيف الموقفين المتقابلين ليستفيد منهما لبدء أثناء ممارسة المواطنة كسلوك. ولعل موضوع المواطنة في صورته المتطورة خير مثال على هذه الحركة التي ينبغي أن تراعى في التنظير له أو في الأجرأة له، وهذه الحركة لا ينبغي أن تنحاز في تأسيسها إلى تيار التنظير الفلسفي أو إلى الأجرأة العلمية، بل تحاول أن تستفيد من التيارات التي تبدو متناقضة أو متعارضة في ظاهرها، وحقيقتها أنها كذلك لتتيح للعقل المجال الحيوي للحركة النشطة لتحقيق الاستثمار الأمثل لقدراته وكفاءاته.

3. منهج التأسيس لمفهوم المواطنة:

الحديث عن موضوع المواطنة كمفهوم لا بد أن يقود إلى طرح إشكالية طبيعة المنهج المعتمد الذي عرف بدوره تطورا كبيرا وسريعا موازيا لتطور موضوع المواطنة. فهذا الأخير قد عرف مرحلتين،

في تطوره، الأولى كان فيها مرتبط بمعاني إجرائية، كارتباطه بالجغرافيا أو الجنس أو الدين أو الاقتصاد.... ثم انتقل إلى مستوى طلب التجرد من هذه المعاني الحسية التي ارتبط بها مفهوم المواطنة. وكذلك فقد عرف المنهج المعتمد في المقاربات أيضا مرحلتين أساسيتين، في تطوره، مرحلة كلاسيكية ومرحلة معاصرة.

أما المرحلة الكلاسيكية فيمكن القول بأنها استندت إلى فلسفة ذرية كانت تربط المفاهيم بالواقع الحسي أو المعيش، ولهذا كان مفهوم المواطنة مرتبطا، في الغالب بالرقعة الجغرافية أو الجنسية أو بعض الحقوق والواجبات، وغالبا ما كانت تلك الحقوق محدودة بالنسبة للفئات الاجتماعية الدنيا أو عامة الناس، بما فيها المرأة. وهذا المفهوم للمواطنة كان سائدا في العصور القديمة والوسطى وبداية العصر الحديث، ولا يعني ذلك أنه قد اختفى أو زال، لأنه مرتبط بنمط من التفكير التقليدي التجزيئي المحتكم إلى الأجرأة العلمية. أما محاولة تحديد مفهوم المواطنة استنادا إلى منهج أكثر شمولية، فإن ذلك يعبر عن التحرر العقلي من التصور الكلاسيكي للمنهج العلمي الذي إذا أخذ بمنهج استبعد بقية المناهج، استنادا إلى المنطق الكلاسيكي الثنائي القيم، بينما المنهج الجديد يتطلب الأخذ بمنطق متعدد القيم، ينزع نزوعا نسقيا أو اكسيوميا

وبسبب هذا التطور في المنهج حدث تطور في الموضوع، في التاريخ المعاصر، مما أدى إلى اتساع أو شمولية في مفهوم المواطنة فيما يتعلق بالمؤشرات الكلاسيكية للمواطنة. من حقوق وواجبات، خاصة ما تعلق بالفئات التي كانت محرومة من جانب أساسي من الحقوق، وبدأ يتحقق نوع من التوازن بين الحقوق والواجبات، في إطار العدالة والمساواة بين البشر، دون تمييز عرقي أو جنسي أو ديني...

وهكذا انتقل العقل البشري في تحديده لمفهوم المواطنة من التمييز بين البشر في الحقوق والواجبات، الذي تبناه العقل الكلاسيكي، بحكم اختلاف الأفراد في الماهيات أو الطبيعة، أي على أساس الجنس أو العرق أو الجغرافيا، ليتأسس توجه جديد يسوي بين الجميع. ولا شك أن العقل الإنساني تمكن من بلوغ ذلك نتيجة لتطور القدرة على التجريد التي تنتقل من الاختلاف بين الأجناس إلى المشترك بينها، وكذلك الشأن بالنسبة للأبعاد الأخرى، بل إن العقل البشري بتطوره أصبح يهتم أكثر فأكثر بالعلاقات بين البشر كبشر وليس كأجناس مختلفة أو رقع جغرافية أو أعراق أو ديانات... مما انعكس إيجابا على شمولية مفهوم المواطنة، خاصة في عصر العولمة التي تقتضي الانتقال بالعقل البشري من الأجرأة العلمية إلى شمولية الفلسفة.

وما يعزز هذا التوجه نحو النسقية في المقاربات المعتمدة في تحديد مفهوم المواطنة، بعد أن عرف ذلك التمييز على أساس المتغيرات السابقة (الجنس، العرق، الجغرافيا...)، فإن هذا التوجه عمل على توحيد ما كان منفصلا من أجناس وأعراق ورقع جغرافية، إلى الوحدة في هذه المتغيرات، ويعود ذلك إلى تطور في حركة العقل واتجاهاتها. فالعقل المعاصر يختلف عن العقل الكلاسيكي من

حيث الحركة التي يقوم بها، فعند الأول تحدث حركة معاكسة لحركة الثاني، ذلك أن العقل الأول ينطلق من المحسوسات إلى المجردات، بينما في الثاني فإن الحركة تنتقل من المجردات إلى المحسوسات: فالعقل الكلاسيكي ينطلق من التجربة الحسية، في تحديد مفهوم المواطنة، وينتهي إلى استخلاص مفاهيم وتصورات وأفكار مجردة، والثاني ينطلق من المجرد ليصل إلى المحسوس أو المشخص وذلك أنه يبدأ بوضع فرضيات أو يقترح أوليات يقيم فيما بينها علاقات ويستنبط منها قضايا معينة يجد لها تطبيقاً في الواقع، رغم أن همه الأساسي هو أن ينشئ نسقاً محكماً (باشلار، 1983، ص ص 4037).

ومنه يمكن القول أن تحديد مفهوم المواطنة يتطلب تجاوز الثنائية التقليدية، الانطلاق من الحس أم من العقل، من المحسوس أم من المجرد؟ هل نغلب التنظير الفلسفي أم نرجح الأجراء العلمية؟ أو بمعنى آخر يجب الاهتمام بحركية العقل في تحديده لهذا المفهوم، وأن يحرر العقل من القيود الاصطناعية أو القبلية، والانتقال إلى حركة العقل النسقي، وذلك من خلال الالتزام بالخطوات التالية في تحديد مفهوم المواطنة:

- التصريح بالحدود الأولية التي ينطلق منها، وتشمل المفاهيم والألفاظ والمصطلحات والحدود التي يستعملها في صياغة نسقه، وأن يبقى الفيلسوف أو العالم وفيها لها.

- التصريح بكل القضايا الأولية التي اعتمدها في بناء نسقه المفاهيمي، دون إخفاء بعضها أو يتضمن بعضها البعض الآخر.

- أن يحرص على أن تكون العلاقة بين فرضياته التي انطلق منها علاقة منطقية صورية مجردة، مستقلة عن أي مدلول من المدلولات التي تم التطرق إليها، وهي مدلولات يتم استنباطها اعتماداً على الفلسفات الشاملة.

. أن يكتفي بأقل عدد ممكن من الأوليات، مع تجنب التكرار، كأن يتبنى مفهوم المتوسطية والأفرقة والعروبة. كما يحرص على أن تكون تلك الأوليات ضرورية، كالأسلمة، ويستغني عن الزائد منها، كالعروبة.

. ألا تتضمن تلك الأوليات تناقضاً، والذي كثيراً ما ينشأ بسبب اعتماد أوليات من أنسقة مختلفة، إذ ذلك لا يحقق التناسق الداخلي، كأن يتبنى مفاهيم للمواطنة مرادفة للعصبية والإنسانية.

. كما يجب أن يحرص العقل على بناء نسق منفتح قابل لتبني أوليات جديدة تؤدي إلى اتسامه بالخصوبة والإبداع، ويتجلى ذلك من خلال تقبل الأبعاد العالمية للوطنية.

. ألا يقع تحت طائلة نسق مغلق يرفض تبني أوليات جديدة تعتبر ضرورية لتطويره، كان يتبنى مفهوماً للمواطنة يكون مرادفاً للقومية أو العصبية أو العرقية.

يبدو أن اعتماد النسقية في بناء مفهوم المواطنة يتيح للإنسان الجزائري أن يكون حاضرا حضورا فعالا، على مستوى البعدين المحلي والعالمي، ذلك أن مفهوم المواطنة يغلب عليه الجانب المنهجي أو العملي ويتحرر من الصبغة الخطابية الادعائية.

خلاصة:

يعد موضوع مفهوم المواطنة من الأهمية والخطورة بمكان، ولذلك وجد اهتماما كبيرا من طرف العديد من الفئات الاجتماعية، إن على مستوى العامة أو على مستوى الخاصة من الباحثين والدارسين، على اختلاف تخصصاتهم، العلمية الإجرائية والفلسفية الشاملة، فانقسموا فيما بينهم حول موضوع واحد بسبب اختلافهم المنهجي المتطرف أو المنحاز إلى تبني منهج دون الاستفادة من المناهج الأخرى، مما انعكس سلبا على مخرجات بحوثهم، فحول ذلك الموضوع، أي مفهوم المواطنة، إلى مجال للاختلاف والتشتت بدل اللحمة، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تتحقق مادام الاختلاف المنهجي قائما، ولتجاوزه لابد من اعتماد منهج أكثر مرونة وشمولية.

قائمة المراجع:

- 1- باشلار، جاستون، (1983)، الفكر العلمي الجديد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- 2- بوبر، كارل، (د.ت)، منطق الكشف العلمي، ترجمة عبد القادر محمد علي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- 3- الجابري، محمد عابد ، (د.ت)، المواطنة... والمواطن: جولة أولى، اطلع عليه: 2019/07/22
<http://www.aljabriabed.net/nation-citoyen2.htm>
- 4- قريش، عبد العزيز، (09 - juillet - 2008)، مفهوم المواطنة وحقوق المواطن -الجزء الثالث . اطلع عليه: 2019/07/22
- 5 .<http://www.oujdacity.net/international-article-12530-ar/international-article-12530-ar.html>